كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

The Fascist Economic Liberalism in Italy (1922-1925)

Assist. Prof. Dr. Kaseim Sh. Abbas Al-Sultani

Faculty of Political Sciences - Al-Nahrain University

* *Corresponding author: E-mail* : qassimalsultani@yahoo.com

موبايل :٠٧٧٠٠١٦٩٢٦٢

Keywords:
economy,
fascism,
Mussolini,
privatization,
the Italian lira,
totalitarianism fi

ARTICLE INFO

Article history:
Received 25 Oct. 2020
Accepted 22 Nov 2020
Available online 22 Dec 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit

ABSTRACT

This paper discusses the importance of the economic policy with which Mussolini and his Minister of Finance dealt with regard to the privatization of most Italian industries, the important experience in our contemporary world, the state's non-interference in economic activities, as well as the reduction of government spending, which contributed to achieving growth in the Italian economy. This research discusses the clear difference between the economic policies of the period 1922-1925, compared to the economic policies followed by the fascists in Italy after 1925, as this period witnessed the adoption of many economic policies that were usually associated with the nature of the state's political belief.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.2020.14

الليبرالية الاقتصادية الفاشية في إيطاليا ١٩٢٢- ١٩٢٥

ا. م. د. قاسم شعيب عباس السلطاني/ كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين

الخلاصة:

يناقش هذا البحث اهمية السياسية الاقتصادية التي تعامل بها موسوليني ووزير مالية فيما يخص خصخصة معظم الصناعات الايطالية ، التجربة الرائدة في عالمنا المعاصر، و عدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، فضلا عن خفض الانفاق الحكومي مما ساهم في تحقيق نمو في الاقتصاد الايطالي، فضلاً عن ذلك بين هذا البحث الاختلاف الواضح بين السياسات الاقتصادية للفترة ١٩٢٢-١٩٢٥، بالمقارنة مع السياسات الاقتصادية التي اتبعها الفاشيون في ايطاليا بعد عام ١٩٢٥ ، اذ شهدت هذه المدة تطبيق العديد من السياسات الاقتصادية والتي ارتبطت في العادة بطبيعة العقيدة السياسية للدولة.

المقدمة

شهدت ايطاليا في العقد الثاني من القرن العشرين، أوضاع اقتصادية صعبة تمثلت في ركود الاقتصاد الايطالي نتيجة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) وما تسببت فيه من عدم استقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة التي أصابها الفتور، لاسيما القطاع الزراعي والصناعي بالذات، اللذان شهدا إضرابات واسعة والسيطرة على المصانع والمزارع بتأثير من الافكار الاشتراكية التي انتشرت في ايطاليا بعد الحرب، فضلاً عن الركود الذي أصاب التجارة الخارجية بعد فقدان الاسوق المستوردة للبضائع لايطاليا وانتهاء تجارة الحرب الرائجة واستعادة الدول بعض انتاجها، كل هذه الامور كانت وبالاً على الاقتصاد الايطالين ،بالتزامن مع عدم الاستقرار السياسي الذي شهدتة ايطاليا في نفس الحقبة.

أتاح هذا الوضع الفرصة للفاشيين لتحقيق طموحاتهم ، وعملوا على تطوير أساليبهم للتعامل مع هذه الاحداث وتمكنوا من تحقيق هدفهم في الوصول للسلطة في ٣١ تشرين الاول ١٩٢٢، عندما شكل موسوليني حكومته الائتلافية ، والتي ضمت مختلف التيارات السياسية الايطالية. كان على رئيس الوزراء الجديد التعامل بصورة عاجلة مع الوضع الاقتصادي الصعب ومحاولة تحقيق انتعاش اقتصادي ، إلا إن السؤال الذي يطرح: **ما هو الاسلوب والطريقة التي عالج بها موسوليني الاقتصادي الايطالي، وهل كانت الافكار الفاشية فيما يخص الاقتصاد والدولة التعاونية الشمولية حاضرة في هذه الخطط الاقتصادية؟ وهل كان اتباع المنهج الليبرالي الاقتصادي هو تكتيك مرحلي يمكن الفاشيون من تحقيق مرادهم عام ١٩٢٥؟**

يحاول البحث الاجابة على هذه الاشكالية من خلال الخطة المنهجية التي قسم البحث بموجبها الى ثلاثة محاور، تناول الاول الواقع الاقتصادي و السياسي الايطالي ١٩١٩- ١٩٢٢ والذي اشتملت على رصد الانشطة الاقتصادية الايطالية و الوضع السياسي غير المستقر في تلك المدة، وبيان تأثير الحرب على الاقتصاد وكيفية تعامل الحكومات مع هذه الازمات.

ناقش المحور الثاني الموسوم ملامح السياسية الاقتصادية الفاشية خلال الفترة ١٩٢٢- ١٩٢٥ اهم الاسباب التي دفعت موسوليني الى تبني المنهج الليبرالي للتعامل مع الوضع الاقتصادي في ايطاليا بداية عام ١٩٢٢ ، وما هي الغايات من وراء ذلك وكيف اثرت على القطاعات الاقتصادية ، فيما درس المحور الثالث السياسيات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الائتلافية برئاسة موسوليني لانعاش الاقتصاد ، لاسيما سياسة الخصخصة وخفض الانفاق. نأمل ان يكون هذا البحث نواة لدراسة اشمل واعمق في هذا الموضوع المهم، وعسى ان يشكل اضافة في ميدان التخصص.

أولا : الواقع الاقتصادي و السياسي الايطالي ١٩١٩- ١٩٢٢

أثرت الحرب العالمية الاولى بصورة واضحة على الوضع الاقتصادي الايطالي الذي خرج بعد حرب دامت ثلاث سنوات وستة اشهر بأقتصاد منهك، رافقه عدم استقرار سياسي خلال تلك الفترة ، فعلى

الرغم من الوعود التي حصلت عليها ايطاليا بموجب معاهدة لندن ٢٤ نيسان ١٩١٥ بتحقيق امانيها التوسعية في اوروبا و افريقيا ودعم اقتصادها بعد الحرب ، لم يتحقق من هذه الوعود الا النزر اليسير ، لاسيما بعد فشل الوفد الايطالي برئاسة اورلاندو من الحصول على الوعود الايطالية في مؤتمر الصلح الذي عقد في ١٨ كانون الثاني عام ١٩١٩ ،ما تسبب في ردود افعال سلبية تجاه الحكومة الايطالية، التي واجهت فضلا عن الاخفاقات السياسية في تسويات الصلح، اخفاق اخر في ادارة عجلة الاقتصاد بعد الحرب[١] . فعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي لبعض القطاعات الصناعية في فترة الحرب ١٩١٥ – ١٩١٨، لاسيما ما يتعلق بالصناعات العسكرية التي شهدت تطور ملحوظ ، الا ان هذه الصناعات اصبحت اكثر اعتمادا على الطلبات الحكومية و اقل قدرة على المنافسة التجارية ،مع الاشارة الى ان اغلب المادة الاولية لهذه الصناعات تورد لها من الاسواق الخارجية ، ومع نهاية الحرب و قلة الطلب على منتجات هذه الصناعات و نهاية فترة التعاون الاقتصادي بين دول الوفاق كلها امور عجلت في تراجع انتاج هذا القطاع[٢]، الذي شمله الركود و شهد انخفاضا كبير في انتاج السلع و المعادن ،لا سيما مع توقف العديد من المصانع و الشركات بعد الاضرابات التي قام بها العمال في ١٩١٩ - ١٩٢١ ،فعلى سبيل المثال انخفض انتاج الحديد الصلب الذي كان انتاجه عام ١٩١٣ يعادل ٩٣٣,٥ الف طن الى ٧٠٠,٤ الف طن عام ١٩٢١ ، و انخفض انتاج الغزل والنسيج من ١٧٥,٦ الف طن عام ١٩١٣ الى ١٣٣,٠ عام ١٩٢١ [٣] ، فضلا عن الاضرابات التي شهدها القطاع الصناعي بتأثير من الدعاية الاشراكية للفترة من عام ١٩١٩ - ١٩٢١ ، وسوء العلاقة بين ارباب العمل و العمال ومطالباتهم بتحسين اوضاعهم و توفير الحد الادنى من شروط العمل المقبولة[٤] .

عانى القطاع الزراعي من تردي اوضاعه ايضاً ،لاسيما مع نقص الايدي العاملة ايام الحرب وتجنيد الاف الشباب في الخدمة العسكرية وترك ادارة الارض و زراعتها للنساء وكبار السن ، و تزامن هذا الوضع مع تسريح ملايين الجنود الذين لم يجدوا في هذا القطاع ما يسد حاجتهم ، اذ ان القوى العاملة في الزراعة شكلت ما نسبته ٥٥% من مجمل القوى العاملة قبل الحرب عام ١٩١٤ [٥]، وكان هؤلاء الفلاحون قد امتلكوا مساحات صغيرة من الارض و التي لم تستثمر بشكل جيد مما انعكس على الانتاج الزراعي الذي شهد نقصاً حاداً في انتاج المحاصيل الاساسية ،لاسيما الحنطة التي بلغ انتاجها عام ١٩١٣ ،٨ ٥,٦٨٩ مليون طن و انخفض عام ١٩٢٠ الى ٣,٧٤٣,٩ مما اضطر الحكومة الايطالية الى استيراد النقص الحاصل في هذا المنتوج ، وكانت قلة الدعم لهذا القطاع المهم وعدم استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة وهيمنة الدعاية الاشتراكية في القرى والارياف والاضرابات الفلاحية التي طالبت بتحسين اوضاعهم كانت وراء تراجع الانتاج في هذا القطاع المهم[٦] .

كان من نتيجة هذا التدهور انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الايطالي عما كان عليه بين الاعوام ١٩١٣ - ١٩٢٢ اذ وصل الى اقل من ٤و٠ % [٧]، فضلا عن انخفاض مداخيل الايطاليين التي وصلت الى اقل من ١٠٨ عام ١٩١٩ ، تبعها تراجع في مستوى معيشة الفرد الايطالي والتي شهدت مستويات

عالية بعد الحرب ، اذ كانت قبل عام ١٩١٤ لا تتعدى ١٠٠ ليرة و لكن مع تدهور الوضع الاقتصادي و تراجعه بعد الحرب ارتفعت عام ١٩١٩ الى ٢٦٨ ليرة ثم الى ٣٥٢ ليرة عام ١٩٢٠ ، مما يؤشر بصورة واضحة العبء الاقتصادي الثقيل على كاهل المواطن الايطالي ،[٨] فضلا عن ذلك فقد انخفض سعر صرف الليرة الايطالية و الذي كان في عام ١٩١٣ يساوي ٢٥,٧ ليرة للجنيه الاسترليني وصلت عام ١٩١٩ الى ٥٠,١ ليرة للجنيه الواحد و بعد سنة واحدة ارتفعت الى ٧٧,٥ ليرة[٩]و يبدو ان سوء الاوضاع الاقتصادي وحجم الدين الوطني الايطالي الذي بلغ في نهاية الحرب ٢٦,٥ مليار ليرة ، فضلا عن ١٠,٨ مليار خسائر مادية اخرى كانت نتيجة و سبب في تدهور الوضع الاقتصادي الايطالي[١٠].

استغل المناهضون للحرب هذه الاوضاع الاقتصادية الصعبة ، لاسيما الاشتراكيون الذين عارضوا الحرب و نددوا بنتائجها محاولين استغلال ظروفها لتحقيق مصالحهم السياسية ، لاسيما مع تحقيقهم نتائج مهمة في انتخابات عام ١٩١٩ ، وبدا ان الدعاية الاشتراكية قد اخذت مكانها في الواقع السياسيي والاقتصادي والاجتماعي في ايطاليا بعد الحرب ، اذ شهدت القطاعات الاقتصادية المختلفة قيام المجموعات الاشتراكية و المتعاطفين مع افكارها بالسيطرة على المصانع و القيام بالعديد من الاضرابات ، فضلا عن سيطرتهم و تدخلهم في القطاع الزراعي عن طريق انشاء التعاونيات الزراعية و التي اصبحت المتحكم في الارض الزراعية و طريقة زراعتها ، امتد هذا التأثير الى المجال السياسي الايطالي الذي لم يشهد اي استقرار بعد الحرب ، فبعد اخفاقه في مؤتمر الصلح قدم (فكتور عمانؤيل اورلاندو) Vittorio Emanuele Orland(١٨٦٠-١٩٥٢) استقالته في ٢٣ حزيران ١٩١٩ [١١]، [١١]، وتولى خلفه (فرانشسكو نيتي) Francesco Saverio Nitti (١٨٦٨-١٩٥٣) زعيم الديمقراطيون الليبراليون تشكيل الوزارة وكان من المعارضين لدخول الحرب وادرك حاجته الى دعم اليمين الايطالي ،فضلا عن قوى اليسار لتحقيق نتائج ملموسة في الاقتصاد الايطالي، لذلك عمل على تحسين الاوضاع الاقتصادية وايجاد البدائل الناجعة لمعالجة هذا الركود ، الا ان صعوبة هذا الامر و عدم دعم الاحزاب الاخرى لتوجهاته دفعته الى تقديم استقالته في صيف ١٩٢٠[١٢] و تشكيل حكومة جديدة برئاسة السياسي المخضرم (جيوفاني جوليتي) Giovanni Giolitti (١٨٤٢-١٩٢٨) في ١٥ تموز ١٩٢٠ ، وصب جل اهتمامه على حل نزاعات ايطاليا الدولية دون الالتفات الى الواقع الداخلي ،على الرغم من محاولاته في ايجاد حلول سريعة لعمليات احتلال المصانع و الاضرابات التي شهدها القطاع الصناعي الايطالي بدعم من الاشتراكيين ، وبعد اخفاقه في معالجة الوضع السياسي والركود الاقتصادي انهى السياسي المخضرم مسيرته السياسية وقدم استقالته في تموز ١٩٢١[١٣] ، ليتولى (ايفون بونومي) Ivanoe Bonomi (١٨٧٣- ١٩٥١) تشكيل الحكومة الجديدة في ٣٠ تموز ١٩٢١ و الذي عمل جاهدا على اصلاح الاوضاع قدر المستطاع لكن الظروف الاقتصادية و التناحر السياسي وعلى وجه الخصوص بين الاشتراكيين والفاشيين اللاعبين الجدد على المسرح السياسي الايطالي قد قوض اي فرصة لنجاحه في مهمته مما دفعه الى الاستقالة في شباط١٩٢٢ [١٤] ، وخلال المدة الممتدة

من شباط و حتى نهاية تشرين الاول ١٩٢٢ شكل(لويجي فاكتا) Luigi Facta (١٨٦١- ١٩٣٠) وزارتين حاول من خلالهما تقديم الحلول و المعالجات للوضع المتأزم لكن دون جدوى[١٥]، مما اوصل الاوضاع الى طريق مسدود فتح بالنهاية على يد الفاشيين في نهاية تشرين الاول١٩٢٢ بعد ان طلب من زعيمهم موسوليني تشكيل الوزارة ، ولم يكن للفاشين سوى ٣٥ نائب في البرلمان الايطالي [١٦] .

ثانياً: ملامح السياسة الاقتصادية الفاشية

وصل (بنيتو موسوليني) Benito Mussolini (١٨٨٣-١٩٤٥) الى السلطة في ايطاليا يوم ٣١ تشرين الاول ١٩٢٢[١٧]، وتمكن من الحصول على ثقة البرلمان الايطالي لتمرير حكومته التي لم يكن للفاشيين فيها سوى ثلاثة مناصب مع الانفتاح على باقي الاحزاب الايطالية.[١٨]

كان على موسوليني خلال هذه المدة العمل على كسب ثقة الشعب الايطالي وتياراته السياسية المختلفة وتحقيق الارضية المناسبة للانقضاض على السلطة، وكانت الحالة الاقتصادية الحرجة التي شهدتها ايطاليا عشية تولية السلطة، وما رافقها من تداعيات، عقبة كأداء في طريق تحقيق نجاح من الممكن ان يحسب له، لاسيما وان الفاشيين وزعيمهم طوروا أساليبهم الاقتصادية تدريجياً للوصول الى جوهر الفلسفة الفاشية عند تطبيق النظام الشمولي بداية عام ١٩٢٥.[١٩] وفي اول خطاب له امام البرلمان الايطالي يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ والذي حدد فيه موسوليني السياسة العامة لحكومته وتطرق الى السياسة الاقتصادية التي تنوي حكومته العمل بها: **" السادة النواب ان السياسة التي سوف نعمل بها تتجلى في ثلاث كلمات: الاقتصاد، العمل، الانضباط، المشكلة المالية هي الاساس، تحقيق موازنة(الموازنة العامة) للدولة أمر ممكن عن طريق ادارة رشيدة ،انفاق بذكاء ،ومساعدة القوى الصاعده، وانهاء جميع اثار الحرب"** [٢٠].

السؤال الذي يطرح هنا هل توافقت هذه الطروحات الاقتصادية مع الافكار والطروحات الفاشية عن الطبيعة الاقتصادية للدولة الفاشية، وهل كانت الليبرالية الاقتصادية التي طبقها موسوليني في حكومته الائتلافية هي عن ايمان حقيقي لهذه المبادئ الاقتصادية ، اما انها مسألة تكتيكية مرحلية حتى الوصول لتطبيق النظام الفاشي.

بدايةً كانت الحركة الفاشية حركة تتبنى بعض الافكار التي نادت لتحقيق إصلاحات اجتماعية واقتصادية وتدخل الدول لدعم بعض الفئات التي عانت من ويلات الحرب ودعم الطبقة العامة ،وهذا ما اكد عليه البيان الفاشي في عام ١٩١٩ [٢١] ، وهي بطبيعة الحال نتيجة مرحلة تاريخية حرجة مرت بها ايطاليا بعد الحرب العالمية الاولى، الا ان التداعيات الداخلية والتي تمثلت في نتائج الانتخابات لعام ١٩١٩ وعام ١٩٢١ والتي لم يحقق فيها الفاشيون نتائج مهمة[٢٢]، فضلاً عن الاضرابات واحتلال المصانع وزيادة المد الاشتراكي في ايطاليا خلال تلك السنوات ،كلها امور جعلت القادة الفاشيون وعلى رأسهم موسوليني يعيدون التفكير في الطريقة التي من خلالها يستطيعون التأثير في المجتمع الايطالي

وتحقيق نتائج مرضية على الصعيد الوطني ،لاسيما وانهم اعتقدوا ان المساندة التي من الممكن ان تقدمها الطبقة المتوسطة واصحاب الاملاك والمصانع من الممكن ان تكون عوناً للحركة الناشئة، وهذا ما دفع موسوليني الى القول في تشرين الثاني ١٩٢١: **" في الشؤون الاقتصادية نحن ليبراليون، لاننا نعتقد ان الاقتصاد الوطني لا يمكن ان يعهد به الى الهيئات الجماعية والبيروقرطية، بعد التجربة الروسية رأينا ما يكفي.. ومع ذلك لايمكن ان اعيد مكاتب السكك الحديدية والتلغراف الى القطاع الخاص. النظام الحالي فضيع وهش من جميع جوانبه .. ان الدولة الاخلاقية ليست الدولة الاحتكارية او الدولة البيروقراطية بل هي الدولة التي تختزل وظائفها الى الضرورية فيها، نحن ضد الدولة الاقتصادية "** [٢٣].

من خلال تحليل خطاب موسوليني السابق يتبين حجم الاختلاف ما بين الطروحات الفاشية في بداية تشكيلها عام ١٩١٩ والطروحات التي تلت انتخاب موسوليني عضواً في البرلمان الايطالي ثم رئيساً للوزراء [٢٤]، اذ شعر موسوليني وحركته بان البرنامج الاشتراكي ودعم الطبقات الدنيا وتقليل ساعات العمل وغيرها من المبادئ التي وردت في الاعلان الفاشي لم تسعف الفاشيون وحلفاؤهم في الوصول للبرلمان او تحقيق شعبية تذكر، وحدها ميلشيات القمصان السوداء وتعاملها القاسي مع الاشتراكين وحلفائهم، فضلاً عن الدعم الذي حصلت عليه الحركة من الملاكين الصغار والطبقة الوسطى وملاك الاراضي كان له دور في تغير مصير الحركة، التي بدأت بتغير بعض مفاهيمها حول القضايا الايطالية الملحة في بداية العقد الثاني من القرن العشرين، لاسيما فيما يخص برنامجها الاقتصادي والقبول في الحد الادنى ببعض الافكار الليبرالية لمعالجة الاقتصاد المنهك خلال تلك المدة.[٢٥]

حاول موسوليني استغلال التحالف الذي عقده مع الاحزاب الايطالية ،لاسيما الاحزاب ذات التوجه الليبرالي لتطبيق برنامج اقتصادي قائم على احداث توازن في القطاعات الاقتصادية وتقليل المصروفات وتطبيق برنامج تقشف اقتصادي من الممكن ان يساهم في تحسين وضع الاقتصاد ، وقد ساعده على العمل بحرية تامة في هذا المجال التفويض الذي حصل عليه من البرلمان الايطالي والذي اعطاه الحق في اصدار المراسيم الخاصة دون الرجوع اليه[٢٦] . يبدو ان موسوليني حاول التعامل بواقعية مع مشاكل ايطاليا الاقتصادية عند استلامه السلطة والتي كانت حسب اعتقاده تتطلب برنامجاً ليبرالياً في الاقتصاد للحد من الترهل الاقتصادي الذي عانت منه ايطاليا بعد الحرب و انتدب لهذه المهمة الاقتصادي الليبرالي (البرتو دي ستيفاني) Alberto de' Stefani (١٨٧٩- ١٩٦٩) الذي عين وزيراً للمالية في حكومة موسوليني ١٩٢٢[٢٧]، والذي عمل على تطبيق سياسة السوق الحر الى جانب خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن تقليل الضوابط على الصناعات ونفقاتها واعادة تنظيم الضرائب والتي ساهمت في نمو الاقتصاد الايطالي.[٢٨]

ثالثاً: خصخصة الصناعة الايطالية

كان على وزير المالية الايطالية البرتو دي ستيفاني وهو الاستاذ في الاقتصاد والمالية[٢٩]، ان يبدأ علاجه لانعاش الاقتصاد الايطالي الذي عاني من زيادة في الانفاق الحكومي خلال المدة ١٩١٨-١٩٢٠، والتي قدمت من خلالها الكثير من الاعانات الحكومية وشرعت العديد من القوانين التي اثقلت كاهل الميزانية العامة للدولة الايطالية، وقد ادرك الوزير ان الحلول الناجعة تتمثل في تقليل الانفاق والدعم الحكومي، وتحقيق موازنة بين طرفي الاقتصاد الايطالي، وبما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي.[٣٠]

كانت الخطوة الاولى لانعاش الاقتصاد تتمثل في خصخصة الشركات العامة المملوكة للدولة، لاسيما وان الحكومات الايطالية برئاسة موسوليني وضعت برنامجاً حكومياً واعداً تضمن تقليص الانفاق واحداث توازن في الموازنة العامة، فضلاً عن خصخصة شركات الهاتف والسكك الحديدية وغيرها من المؤسسات وبما يحقق زيادة في الدخل الحكومي.[٣١] ناقش الاجتماع الاول للحكومة الائتلافية الايطالية برئاسة موسوليني والذي عقد في تشرين الثاني ١٩٢٢ العمل بنظام خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الايطالية ونقل الخدمات العامة الى شركات خاصة[٣٢] ، واعلنت الحكومة عن نيتها الغاء اللوائح التي تعطي الاحتكار لمؤسسات التأمين على الحياة، وفي الاجتماع الثاني للحكومة يوم ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٢[٣٣]، وبعد اقل من عشرين يوماً مرر التشريع الذي نص على تفويض الحكومة إصلاح النظام الضريبي، واعادة تنظيم البيروقراطية والعمل لخفض الانفاق في ٣ كانون الاول ١٩٢٢.[٣٤] قدمت هذه التشريعات الاطار القانوني والسند الشرعي للحكومة الايطالية للعمل على تطبيق خصخصة المؤسسات العامة، لاسيما الصناعية منها وكانت اول مؤسسة خضعت لهذه السياسة هي مؤسسة انتاج اعواد الثقاب اعتباراً من ١ حزيران ١٩٢٣ وفرض ضريبة على انتاجه، واصبح هذا الاتفاق قانوناً في ٣ اذار ١٩٢٣فيما يتعلق بانتاج وبيع اعواد الثقاب في ايطاليا ومستعمراتها، وقدر وزير المالية ارباح هذه العملية بحوالي ٦٥ مليون ليرة ايطالية.[٣٥] انهى مرسوم ملكي صادر في ٢٩ نيسان ١٩٢٣ الاحتكار العام للتأمين على الحياة[٣٦]، والذي سيطرت عليه الدولة منذ عام ١٩١٢، واذن للشركات الخاصة بالدخول والاستثمار في هذا الميدان، وحصلت شركتان ايطاليتان على هذا الامتياز هما شركة ادرياتيك دي سكيورا Adriatica di sicurtà(AS) وشركة اسيكلورانديشن جنيريا Assicurazion Generau ومنحها حق ادارة واستثمار وتطوير هذا القطاع.[٣٧]

الخطوة الثانية كانت في ميدان الاتصالات العامة والتي كانت مملوكة احتكارياً للدولة منذ عام ١٩٠٧ عندما سيطرت الحكومة الايطالية على خدمات الهاتف، وفي ٨ شباط ١٩٢٣ وافقت الحكومة على منح امتياز الهاتف بعد صدور المرسوم الملكي الذي حدد الشروط التي يمنح بموجبها هذا الامتياز ومنها تمديد مدة الاحتكار الى ٢٠ عام، واعطاء تعويض مناسب في حال رغبة الحكومة في اعادة احتكارها للخدمة[٣٨]،فضلا عن تهيأة الظروف المناسبة للمستثمرين في حال انتهاء العقد والعمل على

خفض الضرائب على الارباح التي كانت تدفع للدولة من قبل المستثمرين[٣٩]، مع الاشارة الى احتفاظ الدولة بملكية شبكات الهاتف الطويلة[٤٠]، والتي اعطيت امتيازها لخمس شركات ايطالية[٤١]. قدم موسوليني في عام ١٩٢٣ دعماً مالياً لشركة انسالدو Ansaldo والتي كانت رائدة في الانتاج الحربي والصناعات العسكرية[٤٢]، الا ان الوضع المعقد الذي مرت بهِ الشركة دفع الحكومة للتفكير في خصخصتها، وفي عام ١٩٢٤ وبعد مفاوضات مكثفة شارك فيها العديد من الصناعيين الايطاليين والتي استمرت لشهرين قدم خلالها عرضين لشراء الشركة، الاول من شركة فيات بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة والثاني من تحالف مؤسستين هما بنك التسليف الوطني (بنكا ناسيونال كريديتو) Banca Nazionale credito ومؤسسة التسليف الايطالي (كريديتو ايتاليانو) Credito Italinao بقيمة ٢١٠ مليون ليرة، وقد قبل العرض الاخير وتلقت الحكومة بمبلغ (٢٠٧.٥) مليون ليرة، دفع منها ٤١.٥ مليون، وكان مقرراً دفع ١٦٦ مليون ليرة في غضون ٥ سنوات بفائدة مقدرها ٥% عن قيمة هذا المبلغ.[٤٣]

وفي سياق الإصلاحات التي اقرتها الحكومة الايطالية وبهدف تحفيز التعاون بين الدولة والقطاع الخاص لتنفيذ الاعمال والمشاريع العامة عن طريق استثمارها من قبل القطاع الخاص مقابل الرسوم التي يدفعها المستخدمون والمستفيدون من هذه المشاريع ولاسيما مشروع الطرق السريعة.[٤٤] كانت هنالك محاولات للحصول على امتياز انشاء طرق سريعة قبل عام ١٩٢٢ الا ان اغلب هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح، وبعد اقرار الحكومة الايطالية لمشروع خصخصة الاقتصاد والمشاريع الصناعية تم منح شركة بورشيلي Pietro Puricelli في كانون الاول ١٩٢٢ امتياز تشغيل وبناء طريق سريع بين ميلانو وبحيرات جبال الالب بطول ٨٤ كم ، ويعد المهندس بورشيلي اول من صاغ مصطلح الطرق السريعة (اوتو سايد) في العصر الحديث[٤٥]، وبعد ان وفرت الدولة الضمان للسندات التى اصدرها ودعم الشركة التي تمكنت من انهاء الجزء الاول من الطريق في ايلول ١٩٢٤ والجزء الثاني في ايلول ١٩٢٥، مع تعبيد وانشاء ٦ طرق سريعة اخرى، والتي بلغ مجموعها ٢٠.٠٠٠ الف كم^{٢} [٤٦]. ادت هذه السياسة الاستثمارية للحكومة الايطالية في هذا القطاع الى زيادة رغبة القطاع الخاص في الاستثمار في مجال الطرق، بعد التسهيلات التي قدمتها الحكومة والتي تمثلت في توفير الدعم المالي وتمديد مدة الامتياز ليصل الى ٥٠ عام[٤٧]، وقد ساهمت هذه المشاريع في تطوير الصناعات المرتبطة بها ،لاسيما صناعة سوق السيارات المحلية وصناعة الاطارات وادوات البناء وصناعة الاسمنت وتكرير النفط مما ساهم في نمو الاقتصاد الايطالي[٤٨].

القطاعات التي طبق عليها نظام الخصخصة[٤٩]

القطاع	الاجراء	نوع العملية	المستفيدون الرئيسيون	ملاحظات
اعواد الثقاب	الغاء الاحتكار العام و بيع المؤسسة.	اتفاق بين الحكومة ومنتجين اعواد الثقاب	المنتجون الحاليون ولا يسمح بادخال جدد.	
التأمين على الحياة	الغاء الاحتكار العام و بيع التأمين على الحياة.	رفع القيود	شركتان ايطاليتان AG/AS	تطور السوق بسرعة نحو الاحتكار للشركات مع المعهد الوطني للتأمين على الحياة.
الاتصالات	خصخصة شبكات الهاتف	مناقصة المنطقة رقم (١) بيد مونت ولومبارديا مناقصة منطقة (٢، ٣، ٤، ٥)	البنك التجاري/ وكالة فيات سايب (Sip) لاتالجاس Italgas	اصبحت هذه الاتصالات تدار بواسطة مؤسسة بيد مونت الاشتراكية منذ عام ١٩٣٣.
انسالدو	خصخصة	مناقصة	بنك التسليف الوطني الايطالي	اعيدت للقكطاع العام عام ١٩٣٠ عن طريق IRI
رسوم الطرق	امتياز شركات خاصة مع دعم حكومي	امتياز ميلانولاجي مع عدد من الامتيازات الاخرى	شركة بورتشيلي مع شركات اخرى	تأممت عام ١٩٣٣

كان موسوليني ودي ستيفاني الرائدين في تطبيق هذه السياسة الليبرالية في الاقتصاد الايطالي خلال تلك الحقبة ،عندما كانت الحكومة الائتلافية قائمة على اساس تحالف برلماني واحترام الضمانات الدستورية، وقد حققت هذه السياسة بعض النجاحات في تنمية الاقتصاد الايطالي ودعم بعض قطاعاته، اذ نجحت هذه السياسة في استقرار صرف الليرة امام الدولار بمتوسط صرف (١٥%) بين عامي ١٩٢٢- ١٩٢٥، فضلاً عن تحقيق نمو في القطاع الصناعي بمعدل (١١%) زيادة مئوية، وزيادة في الاستثمارات الخاصة (+ ٢٧,١%) وارتفاع الصادرات بنسبة (١٨.٧%) وزيادة معدلات التوظيف في القطاع الصناعي بمتوسط سنوي مقداره (٦.٤%)، فضلا عن النمو الذي شهدته القطاعات المختلفة ، والزيادة في معدل الدخل السنوي الى (٦.١%) وهو ما يمثل طفرة في الاقتصاد الايطالي نتيجة للسياسات الليبرالية المتبعة.[٥٠]

هذا الوضع الاقتصادي النامي والقائم على الفكر الليبرالي واقتصاد السوق لم يستمر طويلاً، لاسيما بعد اقالة دي ستيفاني وتعين الكونت(جوزيف فولوبي) Giuseppe Volpi (١٨٧٧-١٩٤٧)

وزيراً للمالية في تموز ١٩٢٥، واصطدام هذا المشروع الاحتكاري بطموحات موسوليني ورغبته في اعلان نظامه الشمولي في ايطاليا والذي مثلت سيطرة الدولة على الاقتصاد اهم ملامحه.

ثالثاً: تخفيض الانفاق الحكومي

أعلن دي ستيفاني وزير المالية امام البرلمان الايطالي في نهاية عام ١٩٢٢: **"ان أي جهد نحو نظام اكبر ورفاهية اكيده وتأثير اثقل في النظام الدولي سوف يكون بلا جدوى اذ لم يكن مدعوم بأعادة البناء المالي التدريجي الحازم"**[٥١].

كان هذا الخطاب البرنامج الاقتصادي الذي اعتمدة وزيرة المالية لمدة ثلاث سنوات لاحقة لتحقيق نمو اقتصادي في ايطاليا وموازنة القطاعات الاقتصادية المختلفة،اذ انقسمت اجراءات دي ستيفاني الى إجرائيين رئيسين في تلك المرحلة اذ مثلت خصخصة المشاريع الحكومية الاجراء الاول بينما مثل خفض الانفاق الاجراء الثاني[٥٢]، وفيما يتعلق بخفض الانفاق فقد اعلن شعاراً: **(لا شيء مقابل لا شيء)** بمعنى انه مقابل كل ١٠٠ مليون ليرة دخل تقابلها ١٠٠ مليون ليرة تخفيض في النفقات ،وكانت اولى الخطوات هي تكثيف الضوابط الضريبية مع بعض الاعفاءات للذوي الدخول المتوسطة والعوائل ذات الدخل المحدود من ٠,٩٤% ١٩٢٢ الى٠.٧٢% عام ١٩٢٥ سنوياً، فضلاً عن زيادة الرسوم على السلع الرئيسية بنسبة ٥% وزيادة اسعار تذاكر النقل العام بنسبة ١٥% للدرجة الثالثة، و٦% للدرجة الثانية فيما بقيت تذاكر الدرجة الاولى دون زيادة تذكر.[٥٣]

قامت الحكومة بتخفيض العجز عن طريق خفض الانفاق العام بين عامي ١٩٢٢- ١٩٢٦ من ٢٧.٦% الى ١٦.٦% من الناتج الوطني الاجمالي، وشكل وزير المالية لجنة مراجعة الارصدة وخفض النفقات العامة وعملت اللجنة بجد على مراجعة بنود الموازنة الحكومية، لاسيما فيما يتعلق بالبيروقراطية الادارية عن طريق تسريح وانهاء خدمات العديد من العمال والموظفين اذ تم تسريح اكثر من ٦٥.٢٧٤ عامل وشهدت المرافق العامة مراجعة صارمة على الانفاق ونسب الموظفين والعاملين[٥٤]، اذ عمل دي ستيفاني على اعادة تنظيم السكك الحديدية والخدمة البريدية وسرح ما يقارب ٤٦.٥٦٦ في مؤسسة السكك الحديدية والغاء ٨٦٢١ وظيفة في قطاع البريد والتلغراف والهواتف، وتم رفع اسعار الفائدة، لاسيما وان هذه الشركات (السكك الحديدية والتلغراف) قد عانت من عجز في الايرادات بلغ ١.٠٨٧ مليون ليرة عام ١٩٢٠ وارتفع الى ١.٤٣١ مليون ليرة عام ١٩٢١، بينما عانت مؤسسة التلغراف من عجز مقداره ٣١٠ مليون ١٩٢٠ وارتفع الى ٥٠٦ مليون عام ١٩٢١، ولكن بعد تطبيق سياسة خفض الانفاق اعلن دي ستيفاني عام ١٩٢٤- ١٩٢٥ عن تحقيق عائد مالي مقداره ١٧٦ مليون ليرة في السكك الحديدية و٤٥ مليون ليرة في البرق والبريد.[٥٥]

انعكست هذه الاجراءات على القطاع الصناعي الذي ارتفع فيه مؤشر الانتاج من ٥٤% عام ١٩٢١ الى ٨٣% عام ١٩٢٥، مع الاشارة الى ارتفاع الانتاج في جميع القطاعات الرئيسية بشكل كبير،

بينما انخفض معدل البطالة بنسبة ٧٧% ، فضلاً عن توفير العديد من ايام العمل التي كانت تضيع في العادة في الاضرابات التي يقوم بها العمال ، فعلى سبيل المثال شهد عام ١٩١٩ اضراب ١٨ مليون عامل بينما شهد عام ١٩٢٠ اضراب حوالي ١٦ مليون عامل والتي انخفضت عام ١٩٢٣الى اقل من ٣٠٠.٠٠٠ الف عامل ، والتي انعكست هذه الاجراءات على زيادة العضوية في الاتحاد العام للعمال من ٢٦٥ مليون عام ١٩٢٠ الى ٥٠٠.٠٠٠ الف عام ١٩٢٣ [٥٦].

وبذلك حقق سولويني وحكومته اهم مطالب الصناعيين الايطاليين والذي تمثل في قمع التحريض على الاضرابات والحد الادنى من تدخل الدولة في المجال الصناعي.

الخاتمة

تبين لي من خلال دراستي لموضع هذا البحث جملة من الامور هي:-

- تشهد الدول التي تخوض حروب اوضاع اقتصادية صعبة بعد نهاية الحرب، لاسيما مع التكاليف الباهضة لها وتسريح الاف من الجنود وركود الاقتصاد، فضلاً عن المديونية الخارجية وتوقف اغلب الصناعات عدا الصناعات المرتبطة بالمجهود الحربي، مما ينعكس بصورة جلية على اقتصاد البلد.
- عانت ايطاليا بعد خروجها من الحرب العالمية الاولى ١٩١٨ من ركود اقتصادي حاد شمل اغلب القطاعات الاقتصادية والتي تراجعت في مستوياتها الى ما قبل عام ١٩١٣، بسبب توقف التجارة الخارجية وزيادة الدين الخارجي وتوقف الدعم من الدولة الحليفة لها، وتسريح ملايين الجنود، وتباطؤ الانتاج الزراعي والصناعي.
- كانت للدعاية الاشتراكية التي ظهرت في ايطاليا في فترة بعد الحرب دوراً حاسماً في تأجيج المشاعر الشعب الايطالي ضد النظام الحاكم والذي اعتبرته المسؤول عن دخول ايطاليا الحرب وبالتالي عن نتائجها لاسيما الاوضاع الاقتصادية الصعبة، مما دفع العديد من العمال والفلاحين الى احتلال المصانع والحقول ومحاولتهم السيطرة عليها وفرض شروطهم، مما اثر على الطاقة الانتاجية لهذه القطاعات الاقتصادية وانخفاض اسهامها في الناتج الوطني.
- حاولت الحكومات الايطالية المتعاقبة ايجاد حلول لهذه المشاكل عن طريق التدخل المباشر في الشأن الاقتصادي وزيادة الانفاق، وتشريع العديد من القوانين واللوائح التي تعطي العديد من الحقوق والضمانات للعمال والفلاحيين وجرحى الحرب والعاطلين عن العمل فضلاً عن تقديم الاعانات مما اثقل كاهل الحكومة الايطالية التي عانت في الاصل من عجز مالي.
- افرزت هذه الاوضاع الاقتصادية هياج عام في المجتمع الايطالي الذي دفعه لتقديم الدعم والترحيب بالمسيرة التي قدها موسوليني الى مدينة روما نهاية شهر تشرين الاول ١٩٢٢، وتشكيل حكومة ائتلافية مع مختلف الاحزاب الايطالية والتي ضمت فقط ثلاثة وزارات للفاشيين.
- ادرك موسوليني ان تطبيق البرنامج الفاشي الاقتصادي في بداية توليه السلطة قد يكون له اثار سلبية على الحركة والحزب الفاشي، ويكون نهاية لطموحاتهم السياسية، مما دفعه في ذلك الوقت للتعامل

بمرونة وتكتيك مرحلي فيما يخص القطاع الاقتصادي لاسيما بعد ان استعان بالوزير دي ستيفاني الاقتصادي الايطالي الليبرالي لإصلاح الاقتصاد الايطالي على الطريقة الليبرالية الاقتصادية.

- مثلت الاجراءات الفاشية للفترة ١٩٢٢- ١٩٢٥ والتي عرفت بالليبرالية الاقتصادية الفاشية فيما يتعلق بخفض الانفاق وإصلاح النظام الضريبي والاهم من ذلك تطبيق نظام الخصخصة على بعض الصناعات الايطالية والتي عدت التجربة الاولى في العصر الحديث، من اهم الخطوات في طريق تحقيق نمو اقتصادي في هذه المرحلة وتحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي الايطالي.
- كان لهذه الاجراءات اثار سلبية على الطبقة المتوسطة الايطالية التي عانت من هذه السياسات ، لاسيما بعد رفع الدعم الحكومي وخصخصة بعض القطاعات مثل السيارات والطرق السريعة والهاتف، فضلاً عن اعادة الإصلاح الضريبي، مما اثقل كاهل المواطن الايطالي الذي لم يستفد من هذه الإصلاحات.

الهوامش

(1) Patrice J. Treanon ,Britain Bulgaria and the Peace conference 1918-1919,New York ,Row man and Littlefield, 2019, pp. 125-126.
(2) John Joseph and Timothy sweet , The Mechanization of Mussolini's Army 1920-1940 ,Iron Army ,New York , stack pole Books, 2007, pp.33-34.
(3)Fabio Esposti, Postwar Economies (ITALY) International Encyclopedia of first world 1914 – 1918, 2015 , pp,1-2.
(4)Giuio Spapell and Leopold Haimson , Strikes social ,conflict and first world war , Milano , 1992 , P. 188
(5) Roy Macgregor , The day of the loin :the life and death of fascist Italy 1922 -1945 ,London MacDonald, 1963 , P -92-

(6) F.L.Crsten, The Rise of Fascism, California, Univ. of California press , 1967 , P. 53 .
(7) Giann Toniolo , ,an Economic History of liberal Italy 1850 – 1918 , New York ,Routledge public , 2014, P.4.
(8)Fabio Esposti, OP.CIT. P. 4.
(9) F.L.Crsten, OP.CIT. P. 54.
(10) Zara s. Steiner , the lights that feline European International History 1918 -1933 , Oxford Univ. press , , 2005 P. 31

(11)Patrice J. Treanon , OP.CIT., P. 126.

(12) David F. Schmitz , The United states and fascist Italy 1922-1940, USA, Univ. of north Carolina press, 1998, pp. 28-34.

(١٣) David Crowe , European History 1914-1935 , world war I and Europe in crisis, New Jersey , Research and Education Association , 2001,pp.61-62.

(14) K. Robert Nilsson, Mark F. Gilbert, The A to Z of modern Italy .new York, Row man, 2010, pp.68-69. Sara Lamberti Moneta mark Gilbert ، Historical Dictionary of Modern Italy, Row man & Littlefield,2020,pp.161-162
(15)Sara Lamberti Moneta mark Gilbert , Historical Dictionary of Modern Italy, Row man & Littlefield,2020,pp.161-162.
(16) David I. Kertzer, The Pope and Mussolini: The Secret History of Pius XI and the Rise of Fascism in Europe, New York, Random House Publishing Group,2014,p.27.

(17) John wittam, fascist Italy, London, Manchester Univ. press, 1995, p.39.
(18) Mabel Berezin, Making the Fascist Self: the political culture of interwar Italy, New York, Cornell Univ., press, 1997, pp-11-20.
(19) Tarchi Marco, Italy: Early crisis and fascist take over, Basingtoke, springer, 2000, p.297.
(20) Mussolini, Benito, Mussolini as Revealed in his political speeches (Nov. 1914- Aug-1923), Edited and Translated by Bernardo Quaranta, London, J.M. Dent and sons Ltd, 1923, p.215.
(21) Aamish MacDonald, Mussolini and Italian fascism New York, Neisom thomes, 1999, p.16.
(٢٢) حصل موسوليني في انتخابات عام ١٩١٩ على ٥٠٠٠ صوت فقط، بينما حصل تحالفه في انتخابات عام ١٩٢١ على ٣٥ مقعد في البرلمان الايطالي، انظر: قاسم شعيب عباس، المصدر السابق، ص١٣٢ .
(23) Quoted in: Max Gallo, Mussolini s Italy: twenty Years of the fascist Era, Routledge Revivals, 2019, p.77.

(٢٤) انظر على سبيل المثال البيان الذي القاه موسوليني في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢١ في البرلمان:
Mussolini, OP.Cit., pp.215- 216.

(25) Germa Bel, the First privatization, p. 13-14.

(26) David willamson, Mussolini from socialist to fascist, London, Holder and Stoughton, 1999, p.28.

(27) Vera zamagin, The Economic History of Italy 1860-1990; Recovery after decline, Oxford, cardoon press, 1993, p. 244.

(28) Jim powell, The Economic Leadership secrets of Mussolini, Forbes, Feb, 22, 2012.

(29) Poul H. Lewis, Latin fascist Elites: the Mussolini, Franco and Salazar Regimes, Lindon, Greenwood publisher Group, 2002, p.29.

(30) Marina Marinkov, Italian Debt in the interwar period in: Debt and Entaglements Between the Wars: Washington D.C, international Monetary fund, 2019, p. 183.

(31) Giorgio Bertellin, The Divo and the Duce, California, California Press University, 2019, p.172.

(32) Germa Bel, from public to private: privatization in 1920 Fascist Italy, European university ins, tiute Badia Fiesolana, 2009, p.4.

(33) Hamish MacDonald, Mussolini Fascist Italy, New York, atanly Publishing, 1999, p.21.

(34) Louise Oldham Barcan, Annie murray Hannay, Bibliography on land utilization: 1918-1936. U.S.A, U.S Government printing office, 1938, No- 284, p.1112.

(35) Germa Bel, The first privatization: selling and privatization public Monopolies in fascist Italy 1922- 1925, Cambridge Economic Journal, New York, 2010, p.6.

(36) Donal Palcis and Eoin Reeves, privatization in Ireland: Lessons from a European economy, New York, Palgrave Macmillan, 2011, p.14.

(37) Germa Bel, from public to private, p.5.

(38) Germa Bel, The first privatization, pp. 8-7.

(39) Marina MarinKov, op.cit, p.185.

(40) James fromman Peck, Giovanni fedrico, European industrial police: the twentieth century Experience, New York, oxford Univ. press, 1999, p.130.

(41) Jean Louis Briquest , Alfio Mastropaolo, Italian politics: the center lefts Poisoned victory, New York, Berghabn Books, Vol.22, 2007, p.191.

(42) John foot, Modern Italy, New York, Macmillan integration higher education, 2014, p.165.

(43) Germa Bel, The first privatization, p. 10.

(44) Massimo Moraglio, Driving modernity technology Experts, Politics and Fascist, Motor way 1927- 43, Translated By Erin oloughin, New York, Berghahn Books, 2017, p.84.

(45) Donlel Albalate, The Privatization and nationalization of European Rods, England, Edward Eger publishing inc, 2014, p.10.

(46) Germa Bel, The first privatization, p. 12.

(47) Donlel Albalate, op.cit, p.10.

(48) Germa Bel, From public to Private, p.11.

(49) Germa Bel, The first privatization, p. 20.

(50) Plero Bini, Corporative Economics and The making of Economic policy in Italy during the interwar Years 1922- 1940, Edited by Alain Alcouffe and in: Business cycles in Economic Thought, A History, New York, Routledge, 2017, p.150.

(51) Quoted in: Clara Elisabtta Mettei, op. cit, p. 11.

(52) Mark Robson, Italy: the Rise of fascism 1896- 1946, London, Hodder Education, Fifth edition, 2019, pp.31-32.

(53) Clare Elisabtta Mattei, Austerity and Repressive politics: Italian Economists in the early years of the fascist Government, Pisa: Italy, institute of Economic, 2015, p. 7.

(54) Clare Elisabtta Mattei, op. cit, p. 8.

(55) Douglas J. Forsyth, The crisis of liberal Italy, London, Cambridge Univ. press, 2002, pp.277- 278.

(56) Alexander de. Grand. Italian Fascism its origins and Development, Lincoln, Univ. of Nebraska, press, third Edition, 2000,p.46- 47.

قائمة المصادر

- Amish MacDonald, Mussolini and Italian fascism New York, Neisom thomes, 1999.
- Alexander de. Grand. Italian Fascism its origins and Development, Lincoln, Univ. of Nebraska, press, third Edition, , 2000.
- Clare Elisabtta Mattei, Austerity and Repressive politics: Italian Economists in the early years of the fascist Government, Pisa- Italy, institute of Economic, 2015.
- David Crowe , European History 1914-1935 , world war I and Europe in crisis, newjercy , Research and Education Association , 2001.
- David F. Schmitz , The United states and fascist Italy 1922-1940, USA, Univ. of north Carolina press, 1998.
- David I. Kertzer, The Pope and Mussolini: The Secret History of Pius XI and the Rise of Fascism in Europe, new York , Random House Publishing Group,2014.
- David Williamson, Mussolini from socialist to fascist, London, Holder and Stoughton, 1999.
- Donal Palcis and Eoin Reeves, privatization in Ireland: Lessons from a European economy, New York, Palgrave Macmillan, 2011.
- Donlel Albalate, The Privatization and nationalization of European Rods, England, Edward Eger publishing Inc., 2014.
- Douglas J. Forsyth, The crisis of liberal Italy, London, and Cambridge Univ. press, 2002.
- F.L.Crsten, The Rise of Fascism, California, Univ. of California press , 1967 .
- Fabio Esposti, Postwar Economies (ITALY) International Encyclopedia of first world 1914 – 1918, 2015.
- Germa Bel, from public to private: privatization in 1920 Fascist Italy, European university ins, tiute Badia Fiesolana, 2009.
- Germa Bel, The first privatization: selling and privatization public Monopolies in fascist Italy 1922- 1925, Cambridge Economic Journal, New York, 2010.
- Giann Toniolo , ,an Economic History of liberal Italy 1850 – 1918 , New York ,Routledge public , 2014.
- Giorgio Bertellin, The Divo and the Duce, California, California Press University, 2019.
- Giuio Spapell and Leopold Haimson , Strikes social ,conflict and first world war , Milano , 1992.
- Hamish MacDonald, Mussolini Fascist Italy, New York, atanly Publishing, 1999.
- James fromman Peck and Giovanni fedrico, European industrial police: the twentieth century Experience, New York, oxford Univ. press, 1999.
- Jean Louis Briquest , Alfio Mastropaolo, Italian politics: the center lefts Poisoned victory, New York, Berghabn Books, Vol. 22, 2007.
- Jim powell, The Economic Leadership secrets of Mussolini, Forbes, Feb, 22, 2012.
- John foot, Modern Italy, New York, Macmillan integration higher education, 2014.
- John Joseph and Timothy sweet , The Mechanization of Mussolini's Army 1920-1940 ,Iron Army ,New York , stack pole Books, 2007.
- John wittam, fascist Italy, London, Manchester Univ. press, 1995.

- K. Robert Nilsson, Mark F. Gilbert, The A to Z of modern Italy, New York, Row man , 2010, pp.68-69. Sara Lamberti Moneta mark Gilbert , Historical Dictionary of Modern Italy, Row man & Littlefield,2020.
- Louise Oldham Barcan, Annie murray Hannay, Bibliography on land utilization: 1918- 1936. U.S.A, U.S Government printing office, 1938.
- Mabel Berezin, Making the Fascist Self: the political culture of interwar Italy, New York, Cornell Univ., press, 1997.
- Marina Marinkov, Italian Debt in the interwar period in: Debt and Entaglements Between the Wars: Washington D.C, international Monetary fund, 2019.
- Mark Robson, Italy: the Rise of fascism 1896- 1946, London, Hodder Education, Fifth edition, 2019.
- Massimo Moraglio, Driving modernity technology Experts, Politics and Fascist, Motor way 1927- 43, Translated By Erin oloughin, New York, Berghahn Books, 2017.
- Max Gallo, Mussolini s Italy: twenty Years of the fascist Era, Routledge Revivals, 2019.
- Mussolini, Benito, Mussolini as Revealed in his political speeches (Nov. 1914- Aug-1923), Edited and Translated by Bernardo Quaranta, London, J.M. Dent and sons Ltd, 1923.
- Patrice J. Treanon ,Britain Bulgaria and the Peace conference 1918-1919,New York ,Row man and Littlefield, 2019, pp. 125-126.
- Plero Bini, Corporative Economics and The making of Economic policy in Italy during the interwar Years 1922- 1940, Edited by Alain Alcouffe and in: Business cycles in Economic Thought, A History, New York, Routledge, 2017.
- Poul H. Lewis, Latin fascist Elites: the Mussolini, Franco and Salazar Regimes, London, Greenwood publisher Group, 2002.
- Roy Mac Gregor , The day of the loin :the life and death of fascist Italy 1922 -1945 ,London MacDonald, 1963.
- Sara Lamberti Moneta mark Gilbert, Historical Dictionary of Modern Italy, Row man & Littlefield,2020.
- Tarchi Marco, Italy: Early crisis and fascist take over, Basingtoke, springer, 2000.
- Vera zamagin, The economic History of Italy 1860-1990; Recovery after decline, Oxford, cardoon press, 1993.
- Zara S. Steiner , the lights that feline European International History 1918 -1933 , Oxford Univ. press , 2005.